الفساد الاكاديمي في جامعات إقليم كوردستان – العراق

دراسة ميدانية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية

ميران محمد صالح(*)

فاكلتي التربية/ جامعة سوران

Meeran.salih@kue.soran.edu.iq

رێکەوتی وەرگرتنی توێژینەوە: ٢٠٢٤\٨\٢٥ رێکەوتی ڕەزامەندی بڵاوکردنەوە:٢٠٢٤\٩\١٨

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى آراء عينة من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الحكومية بأقليم كردستان - العراق حول الفساد الاكاديمي وعلاماته ومصادره، وتحديد أنواعه وأهدافه وعوامله ومجالاته ، والسبل الكفيلة بالحد من انتشاره. وتعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها، وذلك من خلال استخدام منهج المسح الاجتماعى بأسلوب العينة، إذ تم تطبيق استبانة على عينة عشوئيه تكونت من (٣٠٠) تدريسياً وتدريسية تم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية باقليم كوردستان العراق.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إنّ ظاهرة الفساد الاكاديمي موجودة في المجتمع وبأشكال متفاوتة، ويعود سبب الفساد إلى مجموعة من العوامل تتمثل في انحراف المجتمع عن القيم والأخلاق النبيلة ومعالم الشخصية ، والتدخلات الحزبية ووجود الواسطات والمحسوبية. فضلاً عن عدم وجود المساءلة القانونية.

الكلمات الدالة: الفساد - الفساد الاكاديمي - التعليم العالي - الجامعة – هيئة التدريس.

مشكلة الدراسة:

لم يعد الفساد في العراق محصوراً بالجانب المالي والإداري، بل امتد الى كافة جوانب الحياة حتى وصل الى المؤسسات الأكاديمية. فظهر صور الفساد الأكاديمي في الجامعات والمتمثلة في الجانب التعليمي والاداري كالتعيين في الوظائف الأكاديمية، أو وجود أحزاب داخل الجامعة تؤثر سلبا على القرارات، والمجاملة في تقييم الأداء الوظيفي أو قد يستغل بعض القيادات الأكاديمية العاملين معهم لمصالحهم، كما أنه قد لا توجد آليات محددة لاختيار المناصب في الجامعة. أما فيما يتعلق بوظيفة الجامعة من جانب البحث الاكاديمي فتتمثل في بعض المظاهر كغياب سياسة الافصاح المالية في الكراسي البحثية ومراكز البحوث واستغلال بعض المتعاقدين في عمل الأبحاث، وحجب بعض المعلومات والإحصاءات، والبُعد عن النزاهة العلمية، وشراء أسماء الباحثين العالميين.

إنّ وظيفة الجامعة هي خدمة المجتمع حيث تظهر أوجه الفساد في استغلال بعض الأساتذة مكانتهم في المجتمع في نحو بث أفكار مضللة. أو قد يعطي بعض أعضاء هيئة التدريس الطائفية والقبلية والمنطقية أولوية في تقديمه لبرامج تخدم المجتمع. وقد يؤثر بعض الاعضاء سلبا على الانتماء والولاء للوطن من خلال ما يقدمونه.

بناء على ما تقدم يمكن ان نحدد مشكلة الدراسة في التعرف:

١- هل هناك الفساد الاكاديمي و الاكاديمي في جامعات اقليم كوردستان- العراق.
٢- ماهية اهم مظاهر وأسباب وأنواع ومجالات الفساد الاكاديمي والأكاديمي
٣- ماهى الإجراءات التي تتخذها إدارة الجامعة ووزارة التعليم العالي لحماية النزاهة والحد من الفساد فيها.

(*) أستاذ مساعد في قسم العلوم الاجتماعية/ فاكلتي التربية/ جامعة سوران .

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في جانبين : إحداهما نظري من خلال تسليط الضوء على ظاهرة اجتماعية سلبية بمراجعة بعض الأدبيات، والآخر تطبيقي يتمثل

١- بالاستفادة من نتائج الدراسة كمؤشرات رقمية لوضع الخطط والاستراتيجات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة السلبية.
٢- أنها تتناول مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات من وجهة نظر العنصر الفعال في الارتقاء بالعمل الاكاديمي بأعتبارهم العناصر التي تمتلك إلماما وخبرة بهذه المواضيع ومخرجاتها، ووضع النقاط على أية خلل أو انحراف فيها، فخطر الفساد الاكاديمي يتضاعف؛ لأن الجامعات تمثل أبرز المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في غرس القيم الأخلاقية والمنهجية الضرورية لإنتاج المعرفة ونشرها.
٣- تعد هذه الدراسة أول دراسة حسب علم الباحث في اقليم كوردستان العراق.
٤- هذه الدراسة مفيدة لطلاب الجامعات وأعضاء هيئة التدريس واللجان العلمية في الجامعات والوزارة .
٥- تمثل إضافة جديدة للمعرفة بصفة عامة والمكتبات بصفة خاصة.
٦- واخيراً التوصل إلى عدد من التوصيات والمقترحات للحد من مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات خدمة للمجتمع.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة التعرف إلى وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية حول:-

١.تحديد مفهوم الفساد الاكاديمي وأبرز العلامات الدالة عليه وأهم مصادره .
٢.الكشف عن أنواع الفساد الاكاديمي وأبرز دوافعه وأهدافه والعوامل المؤدية للفساد العلمي ومجالاته .
٣. بيان نتائج الفساد الاكاديمي والمترتبات السلبية لهذه الظاهرة وسبل معالجة الفساد الاكاديمي والحد منه.

تحديد مفاهيم الدراسة:

هناك العديد من التعاريف لمصطلح الفساد منها:

الفساد: هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص (بوادي، ٢٠٠٨: ص١٣).

كما تم تعريف الفساد بأنه خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له أو لآخرين ذوي علاقة، أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع (مصلح،٢٠١٣: ص١٦)

وهناك من عرف الفساد بأنه: سلوك ناتج عن انهيار سلم القيم الاجتماعية التي تولد الثقة بين الحاكم والمحكوم (مصطفى ، ٢٠٠٨ : ص١٧) .

أما الفساد الاكاديمي فيعرف بأنه: سلوك منحرف ومخالف للأنظمة والقوانين النافذة في الوسط الجامعي والجهاز الاداري للجامعة، وذلك لمصالح شخصية أو جماعية مما يسبب عدم تحقيق الأهداف لتقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية في الجامعة (العجمي، ٢٠٠٨: ص٨).

ويعرف الفساد الاكاديمي كذلك بأنه هو خروج عن الأنظمة، ومخالفة للقرارات والتعاليم المعتمدة في الجامعات والمتعلقة بالجانب التعليمي والإداري والبحث العلمي؛ وذلك لتحقيق مصالح شخصية مما ينعكس سلباً على مخرجات الجامعة (الخمشي وشلهوب،٢٠١٦: ص٦)

ويُقصد بالفساد الاكاديمي في هذه الدراسة: كل سلوك منحرف ومخالف للقيم والمبادئ الانسانية لصالح أهداف شخصية أو حزبية، مما ينعكس على مستوى الطلاب والهيئة التدريسية والمستوى العلمي في المجتمع بشكل عام والجامعة بشكل خاص.

خلفية نظرية:

يعدُّ الفساد حالة معاكسة لـ (الإصلاح) ويرتبط المفهومان بالمعادلة الكونية القائمة بين الخير والشر الموجودة منذ البدايات الأولى للخليقة، وربما كانت أولى إشاراتها استكبار الشيطان السجود لآدم (عليه السلام) ذلك الاستكبار الذي خرج عن إطار الصالح العام والذي ترتب عليه فيما بعد نزول آدم (عليه السلام) إلى الأرض ليتطور الفساد بمرور الوقت. ويرى بعض الدارسين (دواد، ٢٠٠٣: ١٥) أن قصة ولدي آدم (عليه السلام) هابيل وقابيل هي مظهر من مظاهر الفساد الأمر الذي يفرز تحديدنا لنشوء الفساد باستكبار الشيطان كما أسلفنا. ومهما يكن من أمر فأن التاريخ قد حفظ لنا أمثلة كثيرة عن ظاهرة الفساد بشكل عام في تاريخ

الحضارات القديمة مثل حضارة وادي الرافدين في أوروك، وأورنمو، وشريعة حمورابي، فعلى سبيل المثال أشارت المادة السادسة من شريعة حمورابي إلى جريمة الرشوة، وكانت هناك إشارات مماثلة في حضارة وادي النيل في تنظيم الإدارة والعلاقات السليمة في الحكم والدولة كما في تشريع (حور - محب)، وكذلك في الحضارة الإغريقية في قانون أنيكا الذي وضعه أحد حكماء الإغريق والذي نظم فيه العمل الإداري لموظفي الدولة، وأشارت الحضارة الصينية المتمثلة بكونفوشيوس إلى ظاهرة الفساد حيث شخص الأخير ظاهرة الفساد في كتابه التعليم الأكبر (محسن،٢٠٠٩: ٢٦). ولا يمكن إغفال دور ابن خلدون في تحديد هذه الظاهرة إذ ذكر ((أن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، وقد لجأ أفراد الطبقة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف)) ويعتبر أفلاطون أن الموظفين هم خدم الأمة إذ ((إنّ على خدمة الأمة أن يقدموا خدماتهم دون تقبل الهدايا مقابل ذلك)(كلبنجار،١٩٨٨: ٢٦).

ونستطيع القول بناء على ما تقدم أن الفساد ليس وليد المجتمعات والسياسات المتحضرة، بل له جذور تمتد حتى ما قبل نزول البشرية إلى الأرض، وأن المجتمعات على مختلف مشاربها وفي مختلف مراحلها التاريخية عانت من الفساد وحاولت إيجاد المعالجات المناسبة له ، ولكن يتضح أن الفساد موجود، حيثما وجدت المجتمعات وباختلافها(محسن، ٢٠٠٩: ٢٨). ولعل أهم دوافع الفساد بشكل عام هو، غياب القيم الأخلاقية، غياب الشعور بالمسؤولية، غياب الرقابة الصارمة ، وغياب مبدأ الثواب والعقاب، والعامل الاقتصادي، والعامل السياسي والثقافي وأخيراً غياب قيم المواطنة.

أما أنماط الفساد فهي: الفساد الاداري، الفساد السياسي، الفساد الاقتصادي، الفساد الاجتماعي، الفساد الثقافي(العلمي)(هيئة النزاهة، ٢٠٠٨). وهناك العديد من الأسباب المؤدية الى الفساد والتي يمكن تلخيصها في: بعض القيم التقليدية، والفقر، والجهل، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، كما ترجع إلى الجشع والمحسوبية، أو إلى عدم كفاءة الأجهزة الادارية (شيعة، ١٩٩٤: ٤٩)، والبعض يرجعها إلى الأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية (سروجي، ٢٠٠٣: ٢٠٠). وجدير بالذكر أن البنك الدولي حدد مجموعة من المؤشرات أو المعايير لقياس الفساد بشكل عام وهي **:** العلنية والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، ونوعية الأنظمة والتعليمات، ودور القانون (سليمان واخرون ، ٢٠٠٨ : ٨).

وهناك العديد من المداخل النظرية التي تحاول تفسير ظاهرة الفساد في المؤسسات، والتي يمكن ايجازها في الآتي:

- **١. النظرية الأخلاقية (Moral Corruption):**

يعد هذا الاتجاه من الاتجاهات التقليدية التي تركز على العوامل الفردية في تعريف الفساد وتحليله، فقد تطرق إليه معظم الفلاسفة الغربيين أمثال " أفلاطون " الذي يرى أن انحطاط المدينة الفاضلة وتحولها إلى مدينة فاسدة يعود إلى انحراف المجتمع عن القيم والأخلاق النبيلة وقيام حاكم طاغي. وكان لـ "أرسطو "(Aristotle) تقريبا التصور نفسه في وصفه للحكم المنحرف. وربط "ميكيافيلي" (Machiavelli) بين الفساد والحرية وأنانية الإنسان التي تدفعه إلى الانحراف عن القيم والأعراف السائدة (لمام ، ٢٠٠٨: ٢٨). ويرى مونتيسكيو (Montesqueio) أن الفساد متأصل في الطبيعة الإنسانية التي تتميز بعدم الاكتمال كما تمت الإشارة إليه في الحضارات الأخرى وفي الإسلام، عليه فإن الفساد من منظور الأخلاقيين هو خيانة الأمانة والبُعد عن الاستقامة والفضيلة ومبادئ الأخلاق.

كما بين أصحاب المدرسة الأخلاقية خطورته في إعاقة عملية التنمية والتحديث. وبما أن الجامعات تمثل أبرز المؤسسات التي يعتمد عليها المجتمع في غرس القيم الأخلاقية والمنهجية الضرورية لإنتاج المعرفة ونشرها، وهي التي تنضج فيها شخصيات الطلاب الذين سيتولون إدارة الدولة بعد تخرجهم، وستنطبع شخصياتهم بمدى إلتزام أساتذتهم بالمعايير الضرورية لإنتاج المعرفة أو تفريطهم فيها، وإذا وصل الفساد إلى الجامعات فذلك نذير بتحوله إلى مشكلة يصعب علاجها بسبب زيادة تعقدها وكثرة مظاهرها.

- **٢. النظرية الوظيفية (Functional theory):**

يعتمد أنصار هذه النظرية على مفاهيم أساسية في دراساتهم الاجتماعية للظواهر، على سبيل المثال لا الحصر: النسق الاجتماعي، الوظيفة، الإختلال الوظيفي، والمحافظة على النمط وإدارة التوتر. فأنصار هذه النظرية يرون أن حالات التغير الاجتماعي المفاجئة ستؤدي إلى خلق درجة من اختلال التوازن في النسق مفترضين أن أي مجتمع يمثل نسقا تتكامل أجزاؤه بعضها مع بعض، من أجل المحافظة على استمرار ذلك النسق واستمراره. فكل نسق يؤدي وظيفة محددة داخل ذلك الكل الأكبر.

فإذا ما اختل أو انحرف ذلك النسق الفرعي في أدائه لتلك الوظيفة فإنه يؤثر في توازن النسق العام وسلامته، مما يسبب في بروز عدد من المشكلات الاجتماعية بواقع ذلك المجتمع ومنها حدوث الفساد في الجامعات.

إنّ النظرية البنائية الوظيفية ترجع المشكلات والظواهر الاجتماعية غير السوية أو المرضية مثل الفساد إلى حالة الارتباك وعدم التوازن التي تنجم عن الاختلال الوظيفي للأنساق الفرعية، وهذه الأخيرة ناتجة عن حالات التغير الفجائية الآتية إما من الداخل أو من خارج حدود المجتمع (المصراتي،٢٠١١: ص٤٠-٤٤).

فأنصار هذه النظرية يرون أن موجات التغير الفساد الأكاديمي في الجامعات هو المسؤول عن الكثير من المشكلات في الجامعات، والتي تتطلب أن تسعى الجامعات إلى ابتداع سبل للحد من انتشار مظاهر الفساد فيها بحثا عن مزيد من التوازن الاجتماعي.

دراسات سابقة:

حظي موضوع الفساد الأكاديمي باهتمام العديد من الباحثين ، فقد ركزت دراسة **شياوتشون ودان** (Ziochun & Dan, ٢٠٠٧) على الانعكاسات العلمية والأخلاقية للفساد الأكاديمي في الجامعات، وهدفت إلى الكشف عن نشاطات البحث العلمي وعلاقتها بالفساد الأكاديمي في الصين. وتم اجراء الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس والباحثين عن طريق إجراء مقابلات لهم . فأشارت النتائج إلى أنّ مستوى الفساد الأكاديمي في الجامعات الصينية الحكومية كان متوسطًا، وأن ضعف الأخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس أحد أهم الأسباب في ظهوره. وتبين أن هناك علاقة ارتباطية بين البحث العلمي التربوي في الجامعات وبين الفساد الأكاديمي فيها.

أما دراسة **العجمي (٢٠٠٨)** فقد هدفت إلى التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس لأسباب ومظاهر الفساد الاكاديمي في جامعات دولة الكويت، وطبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن أسباب الفساد يعود بالمرتبة الأولى إلى العوامل الاجتماعية، تليها العوامل الاقتصادية، وآخرها العوامل الذاتية. وأن التحيزات والمحاباة كانتا أكثر مظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي انتشاراً، أما أقلها فكان الاختلاس وأن سبل التغلب على مظاهر الفساد تتمثل في مراعاة الكفاءة والتميز العلمي والأخلاقي في التعيينات. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن أسباب الفساد تعزى لمتغير الجنس، في حين وجدت فروق تعزى لمتغير الجامعة؛ وذلك لصالح الجامعات الخاصة.

أما دراسة **حميد (٢٠٠٩)** حول الفساد في الجامعات المصرية والتي حددها بالتجاوزات في مستوى الإدارة التي تمثلت في التعيين بدءًا من عمداء الكليات الذين يعينون على أساس سياسي لا أكاديمي، ومن ثم يدينون بالولاء للإدارة العليا ولرئيس الجامعة ونوابه، حيث لا يهتمون بمصلحة كلياتهم الأكاديمية والعلمية والتي تمثلت في عدم وفاء أعضاء هيئة التدريس بالتزاماتهم، والانشغال بالأعمال الإضافية خارج الجامعة؛ لتحسين المستوى المعيشي والفساد في الامتحانات الشفهية والتطبيقية، والمشكلات في نشر الأوراق العلمية والتجاوزات في الترقيات، وأهم أوجه الفساد هي ظاهرة الغش وهي أكثرها انتشارًا.

وهدفت دراسة **السليم (٢٠١٢)** إلى معرفة درجة وجود الفساد في الجامعات الأردنية وأسبابه ومظاهره عبر تطبيق استبيان على عينة عشوائية من الأكاديميين والإداريين في الجامعات الحكومية والخاصة، واجراء المقابلات معهم. وقد بينت نتائج الدراسة وجود الفساد في الجامعات الأردنية بدرجة كبيرة بنسبة (٦٩٪) تقريبا. كما أشارت إلى أن العوامل الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى في أسباب الفساد، ثم الأسباب الإدارية تليها السياسية والذاتية، وفي المرتبة الأخيرة كانت الاقتصادية، وأن أكثر مظاهر الفساد في الجامعات هي المحاباة أو التحيز تليهما إساءة استخدام السلطة. أما أهم المظاهر فهي الرشوة ودفع مقابل أمام الخدمة المشروعة أو غير المشروعة. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإجابات عينة الدراسة عن أسباب الفساد تعزى لمتغيرات الدراسة (ملكية الجامعة لصالح الجامعات الحكومية ، المسمى الوظيفي إذ كان الفرق لصالح الإداريين ولمتغير الجنس عائد للذكور).

كما هدفت دراسة **الكعبي (٢٠١٣)** إلى اقتراح منهجية مبتكرة لدراسة ظاهرة الفساد في منظومة التعليم العالي في العراق، بغرض التعامل المنهجي لمناهضته وخاصة في مرحلة الانتقال المؤسساتي في البلاد. وقد توصل الباحث إلى ضرورة الإصلاح العاجل، وأوضح عدم تأهل التقاليد الأكاديمية والتنظيمية والعلمية من خلال استمرار سيادة الثقافة السياسة في الدولة، وعدم نشوء ثقافات جديدة كآليات لانتخاب القيادات الجامعية، وضعف المساهمة المجتمعية للجامعات والتي يفترض بها التعاون

مع المجتمع في معالجة مشكلات منظومة التعليم العالي، واخراجها من عزلتها المؤسساتية تجاه المجتمع وقطاع الأعمال الوطنية والدولة الجديدة. كما أن وجود الإدارة البيروقراطية يؤدي إلى التعطيل والتعقيد التنظيمي، والعنف والتخريب الاداري من دون مساءلة إدارية وقانونية، وحددت أهم مجالات الفساد في القبول الجامعي، البحث العلمي، الدراسات العليا، انفاق موازنات الجامعة المالية، العلاقة بين الأستاذ والطالب والترقيات العلمية.

وهدفت دراسة **زاميلا دينوف** (Zamale dinov, ٢٠١٦) إلى التوصل إلى نتائج عملية لتطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد فى الجامعه، وطبقت الدراسة على (٤٥٠) أستاذ جامعي و(١٢٠٠) طالب تم اختيارهم من (١٤) جامعة روسية، وكان الهدف الأساس لهذه الدارسة هو معرفة أسباب الرشوة وإيجاد الأدوات الدارجة لمكافحة الفساد في الجامعات، واتخاذ تدابير عملية وتنظمية لتطوير سياسة فعالة لمكافحة الفساد، كذلك خلق بيئة جامعية مكافحة للفساد، وقدمت هذه الدراسة نتائج مهمة، حيث تتم زيادة فاعلية سياسة مكافحة الفساد في الجامعات من خلال تشكيل إدارة لمكافحة الفساد في الكيانات العملية التعليمية، وتحديد الموقف الفكري والقيمة العاطفية للفساد ومدى تأثيره، وتطبيق أساليب المعرفة التفاعلية والأنشطة ذات الصلة.

الإجراءات الميدانية للدراسة:

١.منهج الدراسة ونوعها:

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تسعى إلى محاولة الكشف عن مظاهر الفساد الاكاديمي والتخطيط للحد منها معتمدة على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها. لذا اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة.

٢.مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الحكومية بإقليم كوردستان – العراق، والبالغ عددها (١٦) جامعة موزعة على محافظات (اربيل - السليمانية - دهوك - حلبجة). بينما تكونت العينة من (٣٠٠) تدريسي من أعضاء الهيئات التدريسية تم اختيارهم بصورة عشوائية من (١٤) جامعة .

٣.أداة الدراسة:

استخدم الباحث في جمع المعلومات استبانة تم إعدادها لغرض البحث في ضوء الاطلاع على عدد من الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الفساد الأكاديمي(العلمي). وتألفت الاستبانة من (١٠٢) فقرة موزعة على ثلاث محاور، وتم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من الخبراء المتخصصين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس، فأجمعت آرائهم على صلاحية الفقرات المتضمنة في الاستبانة وامكانية الاعتماد عليها في جمع الحقائق والمعلومات المتصلة بموضوع الدراسة .. وأُعتمد في توزيعها الطريقة الالكترونية (جوجل فورم، واتسآب، فايبر)، حيث تم أرسال الاستبانة إلى گروب الأساتذة الموجودة في كل جامعة من الجامعات؛ وأكتفى الباحث باجابات (٣٠٠) مبحوث من أعضاء الهيئات التدريسية ، وذلك لصعوبة توزيع الاستبانة على كافة التدريسيين وتأخر الرد أو عدم الاستجابة من قبل بعض أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات .

٤.عرض النتائج وتحليلها:

أ.عرض و تحليل نتائج البيانات الاولية:

تمت معالجة البيانات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية لأفراد العينة ، وكما مبين في الجدول (١).

الجدول (١)

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة البحث

الخاصية	الرمز	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	١	ذكر	١٩٥	٦٥٪
	٢	انثي	١٠٥	٣٥٪
		مجموع	٣٠٠	١٠٠٪

اللقب العلمي	١	مدرس مساعد	٨٨	٢٩,٣٣٪
	٢	مدرس	١٥٢	٥٠,٦٦٪
	٣	استاذ مساعد	٣٥	١١,٦٦٪
	٤	استاذ	٢٥	٨,٣٣٪
	٥	المجموع	٣٠٠	١٠٠٪
سنوات الخدمة	١	١-٥سنة	١٢٣	٤١٪
	٢	٦-١٠سنوات	١١٦	٣٨,٦٦٪
	٣	١١-١٥سنوات	٣٣	١١٪
	٤	١٦سنة فما فوق	٢٨	٩,٣٣٪
		المجموع	٣٠٠	١٠٠٪
الجامعة	١	صلاح الدين	٤٧	١٥,٦٧٪
	٢	سليمانية	٢٨	٩,٣٣٪
	٣	دهوك	٢٩	٩,٦٧٪
	٤	كوية	٢٢	٧,٣٣٪
	٥	سوران	٢٧	٩,٠٠٪
	٦	زاخو	١٨	٦,٠٠٪
	٧	رابرين	١٨	٦,٠٠٪
	٨	هلبجة	١٦	٥,٣٣٪
	٩	جەرمو	١٩	٦,٣٣٪
	١٠	بولتكنيك اربيل	١٧	٥,٦٧٪
	١١	بولتكنيك سليمانيه	١٨	٦,٠٠٪
	١٢	بولتكنيك دهوك	١٥	٥,٠٠٪
	١٣	ئاكرى	١٤	٤,٦٧٪
	١٤	بولتكنيك كرميان	١٢	٤,٠٠٪
		مجموع	٣٠٠	١٠٠٪

وتشير النتائج المعروضة في الجدول أعلاه إلى أن أغلبية العينة من الأفراد المشاركين في الاجابة عن الأسئلة الواردة في أداة البحث كانوا من الذكور، إذ بلغت نسبتهم في العينة (٦٥٪) ، مقابل (٣٥%) من الإناث، وربما يرجع ذلك الى طبيعة المجتمع الكوردي وطبيعة الظاهرة المدروسة أي الفساد، إذ يتميز الذكور بالجرأة في الحديث عن مثل هذه المواضيع بينما تتردد الإناث في الدخول بمثل هذه المواضيع.

وتبين أن أكثرية المشاركين في الاجابة كانوا يحملون لقب مدرس وبلغت نسبتهم (٥٠,٦٦٪)، وربما يعود ذلك إلى كثرة عددهم في واقع المؤسسات الأكاديمية. في حين كانت نسبة بقية الألقاب أو المراتب العلمية أقل في المشاركة بالدراسة .

ودلت النتائج على أن نسبة (٤١٪) من المشاركين من أفراد العينة لديهم خدمة أقل من خمس سنوات في التدريس، وكانت المشاركة في الفئات الأخرى للخبرة بنسب أقل. ويمكن تفسير ذلك بأن هؤلاء الأشخاص الذين تتراوح خبرتهم بين (١-٥) سنوات هم من الشباب ويتميزون بالحماس الذي يدفعه إلى الحديث عن ظاهرة الفساد وضرورة البحث عن المعالجات لها، وهذا الأمر ينسجم مع المنطق الاجتماعي القائل بأن الشباب في كل المجتمعات هم الذين يقودون ثورة الاصلاح ويعملون على محاربة كل مظاهر الفساد.

أما بالنسبة لمتغير الجامعة، فقد أظهرت البيانات أن هناك مشاركة لأعضاء هيئة التدريس في كل الجامعات وبنسب مختلفة، وربما يعود السبب في ذلك إلى اعتماد البحث على التواصل الالكتروني وقلة توافر امكانية الاتصال مع كل التدريسيين وكذلك اختلاف عدد التدريسيين بين الجامعات .

ب.عرض وتحليل البيانات التخصصية :

المحور الأول: لما كان المحور الأول في الدراسة يرمي إلى تحديد مفهوم الفساد العلمي(الأكاديمي)، وأبرز العلامات الدالة عليه، وأهم مصادره. لذا تمت معالجة البيانات وفق أبعاد المحور وعلى النحو الآتي:

البُعد الاول: تحديد مفهوم الفساد العلمي:

تم تحليل اجابات أفراد العينة حول الأسئلة الواردة في هذا البعد والتي تعبر عن وجهة نظرهم حول مفهوم الفساد الاكاديمي (الأكاديمي)، وكما مبين في الجدول (٢).

الجدول (٢)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص مفهوم الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	مخالفة الاصول المصداقية	١٠٣	٨٦	٦١	٢٤	٢٦	٣,٧٢	٨
٢	ممارسات غير الاخلاقية	١٠٥	٨٠	٤٨	٢٣	٢٤	٣,٥٣	١٠
٣	كل ما يضر بالمستوى العلمي	١٣١	١٠٠	٢٨	٢٠	٢١	٤,٠٠	٣
٤	استخدام مصادر علمية وعدم ذكرها	١٠٥	٩٢	٧٠	١٣	٢٠	٣,٨٣	٤
٥	اهمال وتهاون في التدريس	١٠٢	٩٦	٥٨	٢٠	٢٢	٣,٧٧	٦
٦	عدم وجود الامانة العملية	١٦٠	٨٠	٢٧	٢٣	١٠	٤,١٩	١
٧	مخالفة معايير وقواعد البحث العلمي	١٢١	٩٠	٦٩	١٠	١٠	٤,٠١	٢
٨	تزوير المستمسكات(الشهادات)	١٢٥	٦٥	٤٥	٣٣	٣٧	٣,٧٤	٧
٩	اضافة اسماء الباحثين الى بحوث	١٢٢	٦٣	٤٥	٣٥	٣٥	٣,٦٧	٩
١٠	غياب العدالة في اعطاء الدرجات	١١٥	٩٠	٤٥	١٨	٣٢	٣,٧٤	٥

ونلاحظ من هذه النتائج أن الأوساط المرجحة لكل الفقرات تجاوزت الوسط الفرضي(٣) الذي يمثل البديل (محايد) مما يدل على أن أفراد العينة متفقون حول هذه المفاهيم جميعها تعبر عن الفساد الأكاديمي (العلمي). ، وتشير النتائج إلى أن فقرة (عدم وجود الأمانة العلمية) احتلت المرتبة الأولى من بين المفاهيم الدالة على الفساد الاكاديمي . تليها في المرتبة الثانية فقرة(مخالفة معايير وقواعد البحث العلمي)، وفي المرتبة الثالثة جاءت فكرة (كل مايضر بالمستوى العلمي) ، وهكذا فيما يخص بترتيب بقية الفقرات ، الى المرتبة الأخيرة المتمثلة بعبارة(ممارسات غير أخلاقية) . وهنا لابد أن نوضح بأن الممارسات غير الأخلاقية لا تعني فقط ممارسة الجنس أو التحرش الجنسي وما الى ذلك .

البُعد الثاني علامات الفساد العلمي:

تمت تحليل اجابات أفراد العينة حول الأسئلة الواردة في هذا البعد وكما مبين في الجدول (٣).

الجدول (٣)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص علامات الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	اعطاء المناصب للأشخاص غير كفؤين	١٠٥	٩٤	٥١	٢٣	٢٧	٣,٧٦	٦
٢	تساهل فى منح الشهادات	١٠٩	١٠٠	٤٠	٢١	٣٠	٣,٧٩	٥
٣	التدخلات الحزبية.	١٥٠	٨٠	٥٠	١٢	٨	٤,١٧	١
٤	غياب العدالة في معاملة المنتسبين	١٢٥	٨٥	٣٨	٢٥	٢٧	٣,٨٥	٤
٥	انخفاض مستوى الطلبة.	١١٥	٩٠	٥٥	١٥	٢٥	٣,٨٥	٤
٦	انخفاض مستوى التدريسيين	١١٠	٩٧	٣٣	٢٣	٣٧	٣,٧٣	٧
٧	غياب معايير القبول للدراسات العليا	١٣٩	٨١	٣٤	٢٢	٢٤	٣,٩٦	٢
٨	كثرة الألقاب العلمية .	١٢٦	٨٥	٤٩	١٥	٢٥	٣,٩١	٣
٩	كثرة البحوث العلمية غير الرصينة.	١٢٠	٧١	٣٩	٣١	٣٩	٣,٦٧	٩
١٠	التساهل مع الغش في الامتحانات.	١١٠	٨٣	٥٢	٢٣	٣٢	٣,٧٢	٨
١١	كثرة الجامعات الحكومية والأهلية.	١١٠	٨٥	٢٢	٣٣	٥٠	٣,٥٧	١٠

وتشير هذه النتائج إلى أن الأوسط المرجحة لجميع الفقرات كانت قوية وقد تجاوزت الوسط الفرضي (٣) الذي يعبر عن موقف الحياد. وجاءت فقرة (التدخلات الحزبية) في المرتبة الأولى من علامات الفساد الاكاديمي أو الأكاديمي، تليه في المرتبة الثانية فقرة (غياب معايير القبول للدراسات العليا) ، أما في المرتبة الثالثة فجاءت الفقرة (كثرة الألقاب العلمية) كمؤشر أو علامة للفساد الأكاديمي، وهكذا نجد التباين في وجهات نظر التدريسيين بالنسبة لترتيب بقية الفقرات التي تمثل كل منها علامة من علامات الفساد في الوسط الجامعي .

البعد الثالث: مصادر الفساد العلمي:

ولغرض التعرف على مصادر الفساد الاكاديمي تمت معالجة البيانات المتصلة بهذا البعد والتي وردت من اجابات أفراد العينة عن الفقرات المتضمنة في الاستبانة ، وكما مبين في الجدول (٤).

الجدول (٤)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص مصادر الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	التدخلات الحزبية .	١٨٠	٦١	٣٨	١٠	١١	٤,٣٠	١
٢	المصالح الشخصية.	١٠٢	٣٨	٩٥	٣٠	٣٥	٣,٤٧	٧
٣	البيئة الاجتماعية للأفراد.	١٠٢	٣٦	٩٢	٣٢	٣٨	٣,٤٤	٨
٤	العوامل الاقتصادية.	٩٠	٤٥	٤٥	٤٩	٧١	٣,١١	٩
٥	رؤساء الأقسام والجامعات والعمداء.	٩٥	٧٧	٦٠	٢٨	٤٠	٣,٥٣	٦
٦	عدم وجود العدالة .	١٢٥	٧٥	٤٤	٣٦	٢٠	٣,٨٣	٤
٧	غياب المساءلة والمحاسبة .	١٢٠	٩٠	٧٠	١٥	٥	٤,٠٢	٢
٨	الجهل بخطورة مخرجات الفساد.	١١٥	٧٥	٦١	٢٩	٢٠	٣,٧٩	٥
٩	المحسوبية والواسطات .	١٢٠	٨٥	٥٥	١٣	٢٧	٣,٨٦	٣
١٠	وزارة التعليم العالي نفسه.	٦١	٥٠	٨٧	٥٠	٥٢	٣,٠٦	١٠

وتدل هذه النتائج على أن جميع الفقرات تجاوت أوساطها المرجحة (٣) التي تمثل الوسط الفرضي، ويعني ذلك أن أفراد العينة متفقون على أن هذه الفقرات جميعها تمثل مصادر الفساد العلمي، ولكن برتب مختلفة، إذ حصلت الفقرة (التدخلات الحزبية) على أكبر وسط مرجح وبذلك احتلت المرتبة الأولى من بين مصادر الفساد الأكاديمي (العلمي) ، تليها في المرتبة الثانية فقرة (عدم وجود المسألة والمحاسبة)، ومن ثم في المرتبة الثالثة فقرة(المحسوبية والواسطات) كمصدر للفساد في المؤسسات الأكاديمية ، وهكذا بالنسبة لبقية الفقرات كمصادر للفساد مرتبة بحسب قوتها .

المحور الثاني: ولما كان المحور الثاني في الدراسة يسعى إلى تحديد أنواع الفساد العلمي(الأكاديمي)، وأبرز دوافع وأهداف الفساد العلمي، والعوامل المؤدية للفساد ، والمجالات ؟ عليه تمت معالجة البيانات المتصلة بهذا المحور وبحسب الأبعاد المتضمنة فيه وعلى النحو الآتي:

البعد الأول: أنواع الفساد العلمي:

تمت معالجة البيانات المتصلة بهذا البعد للكشف عن أنواع الفساد العلمي، والجدول (٥) يبين ذلك.

الجدول (٥)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص أنواع الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	منح الشهادات دون الستحقاق.	١١٣	١١٠	٣٧	١٧	٢٣	٣,٩١	٢
٢	كثرة الشهادات بدون مستوى علمي	١٢٧	٩٣	٢٣	٢٧	٣٠	٣,٨٧	٣
٣	الأداء التدريسي غير الفعال بالصف	١١٠	٨٥	٤٥	٢٣	٣٧	٣,٦٩	٧
٤	تزوير البيانات واختبارات الطلاب.	١٠٣	٩٨	٥٩	١٨	٢٢	٣,٨١	٤
٥	المحسوبية والوساطة في الحصول على الألقاب العلمية.	١١٥	٩٥	٣٨	١٥	٣٧	٣,٧٩	٥
٦	عدم أعطاء كل ذو حق حقه.	١٠٠	٨٥	٤٣	٣٢	٤٠	٣,٥٨	٨
٧	اختيار الشخص غير المناسب للعمل	١٠٢	٩٥	٦٣	٢٥	١٥	٣,٨١	٤
٨	عدم وجود المساءلة .	١٠٥	١٠٣	٣٢	٣٤	٣١	٣,٧٧	٦
٩	سرقة البحوث العلمية وتغييرها .	١٢٠	١١٠	٤٤	١٠	١٣	٤,٠٢	١
١٠	إعطاء المجال للطلبة بالغش .	٩٢	٨٣	٥٠	٤٢	٣٣	٣,٥٣	٩

وتدل هذه النتائج على أن جميع الفقرات تجاوت أوساطها المرجحة القيمة(٣) التي تمثل الوسط الفرضي ، ويعني ذلك أن أفراد العينة متفقون على أنها كلها تمثل أنواع الفساد الاكاديمي وبرتب مختلفة، إذ جاءت فقرة (سرقة البحوث العلمية وتغييرها) في المرتبة الأولى من بين أنواع الفساد العلمي، تليها في المرتبة الثانية فقرة (منح الشهادات دون استحقاق)، واحتلت المرتبة الثالثة فقرة (كثرة الشهادات بدون مستوى علمي)، وهكذا بقية الفقرات التي تعبر عن أنواع الفساد والتي أخذت مراتب مختلفة بحسب وجهة نظر أفراد العينة.

البعد الثاني : دوافع وأهداف الفساد:

لمعرفة دوافع وأهداف الفساد من وجهة نظر التدريسيين تمت معالجة البيانات المتصلة بهذا الجانب ، وكما مبين في الجدول (٦).

الجدول (٦)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص دوافع وأهداف الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	المكاسب المالية	٧٥	٧٠	٨٠	٤٠	٣٥	٣,٣٧	٧
٢	المكاسب الادارية	١٠٧	١٠٤	٧٠	٨	١١	٣,٩٦	٢
٣	المكاسب العلمية	١٠٥	١٠٢	٥٥	١٨	٢٠	٣,٦٥	٤
٤	المنافسات غير العلمية	٨٥	٨٧	٦٤	٣٣	٣١	٣,٥٤	٦
٥	انتشار الفساد اكثر	١١٠	١٠٣	٥٣	١٥	١٩	٣,٩٠	٣
٦	المصالح الحزبية	١١٨	١١٢	٣١	٢٢	١٧	٣,٩٧	١
٧	جني مكاسب لآخرين ذو علاقة.	٩١	٩٣	٦٣	٢١	٣٢	٣,٦٣	٥
٨	الشهرة	٧٨	٩٥	٢٧	٣٣	٦٧	٣,٢٨	٨

ونلاحظ من هذه النتائج أن الأوساط المرجحة لجميع الفقرات كانت قوية وتجاوزت الوسط الفرضي (٣) وهذا يدل على أن أفراد العينة من أعضاء الهيئات التدريسية متفقون على أنها جميعاً تمثل دوافع وأهداف للفساد العلمي في الوسط الأكاديمي . وتبين أن فقرة (المصالح الحزبية) تمثل الهدف الأول أو الدافع الأساسي للفساد، تليها الفقرة (المكاسب الادارية) في المرتبة الثانية ، ومن ثم في المرتبة الثالثة تأتي فقرة (انتشار الفساد أكثر) والتي تعبر عن نزعة هدامة في المجتمع ومؤشر للتخلف الاجتماعي، ومن ثم تأتي الأهداف الآخرى بحسب رتب مختلفة .

البعد الثالث: العوامل المؤدية الى الفساد العلمي:

ولغرض تحديد العوامل التي تؤدي الى الفساد الاكاديمي في المؤسسات التعليمية الأكاديمية، تم تحليل البيانات الواردة من اجابات أفراد العينة ، وكما مبين في الجدول (٧).

الجدول (٧)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص العوامل المؤدية الى الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	ضعف نظام المراقبة في المؤسسة.	١٠٠	٨٩	٦١	٤٥	٥	٣,٧٨	٣
٢	التأثير المباشر للأحزاب.	١٢٥	٨٨	٤٩	١٨	٢٠	٣,٩٣	١
٣	ضعف اجراءات القبول للطلبة.	١١٠	٧٨	٦٨	٢٣	٢١	٣,٧٨	٣
٤	كثرة الشهادات بدون مستوى علمي	١٠٧	٩٣	٤٧	٣٠	٢٣	٣,٧٧	٤
٥	عدم وجود رادع قوى ضد المفسيدين	١٠٢	٨٩	٦٢	٢٥	٢٢	٣,٧٥	٥
٦	ضعف الوعي الاخلاقي لدى البعض	١٢١	٨٠	٦٤	٢٣	١٢	٣,٩٢	٢
٧	ضعف الشعور بالانتماء للمجتمع .	١٠٠	٨٣	٧٤	٢٥	١٨	٣,٧٤	٦
٨	ضعف الوازع الديني في المجتمع.	١١٣	٦٥	٢٢	٣٣	٦٧	٣,٤١	٧
٩	وجود المحسوبية والوسطات	١٠٨	٨٥	٦٣	١٢	٣٢	٣,٧٥	٥
١٠	عدم وجود جدية في تطبيق القانون	١١٨	٧٩	٥٥	١١	٣٧	٣,٧٧	٤

ونلاحظ من هذه النتائج أن جميع الفقرات كانت قوية لان الوسط الحسابي المرجع يقع بين(٣,٤٠ - ٤,١٩) وهي أكبر من الوسط المرجح الفرضي البالغ (٣) درجات ، وهذا يعني أن كل الفقرات تمثل عوامل حقيقية تؤدي إلى الفساد الاكاديمي من وجهة نظر التدريسيين وبرتب مختلفة. إذ أتت فقرة (التأثير المباشر للأحزاب) في المرتبة الأولى من بين العوامل المؤدية للفساد، تليها فقرة(ضعف الوعي الاخلاقي لدى البعض) في المرتبة الثانية، وكان هناك فقرتين في المرتبة الثالثة هما : (ضعف نظام المراقبة في المؤسسة) و(ضعف اجراءات القبول للطلبة)، ومن ثم تأتي الفقرات الآخرى التي تمثل عوامل مؤدية للفساد العلمي.

البعد الرابع: مجالات الفساد العلمي:

ولأجل تشخيص المجالات التي يرتكب فيها الفساد العلمي، تمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من اجابات أعضاء هيئة التدريس ، وكما مبين في الجدول (٨).

الجدول (٨)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص مجالات الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	القبول الجامعي	١٣٤	٨٦	٤٤	١٨	٢٠	٤,٠١	٢
٢	مناقشات طلبة الدراسات العليا	١٠٥	٨٠	٥٣	٣٢	٣٠	٣,٦٦	٨
٣	نشر البحوث العلمية	١١٠	٧٨	٦٠	٢٥	٢٧	٣,٧٣	٧
٤	الترقيات العلمية	١٤٩	٧٩	٤٣	١٨	١١	٤,١٢	١
٥	عبر ويبسايتات المزيفة	١١٠	٨٥	٦٦	١٩	٢٠	٣,٨٢	٤
٦	سوء استخدام السلطة الادارية والعلمية	١١٠	٨٨	٦١	٢٣	١٨	٣,٨٣	٣
٧	صرف المستحقات المالية خارج الدوام	١٠٠	٨٤	٤٦	٣٣	٣٧	٣,٥٩	٩
٨	استغلال القيادات الاكاديمة من الاحزاب	١٠٨	٨٥	٧٤	١٥	١٨	٣,٨٣	٣
٩	غياب العدالة في توزيع المناصب الادارية	١١٥	٧٥	٥٧	٣٣	٢٠	٣,٧٧	٦
١٠	توزيع المحاضرات على غير المختصين	١١١	٨٠	٦٨	٢١	٢٠	٣,٨٠	٥

ونظهر من هذه النتائج أن جميع الفقرات حصلت على أوساط مرجحة تفوق الوسط المرجح الفرضي (٣) درجات، مما يدل على أنها كلها تمثل مجالات للفساد العلمي وبرتب مختلفة، فقد جاءت الفقرة (الترقيات العلمية) بالمرتبة الأولى من بين تلك المجالات . تليها في المرتبة الثانية فقرة (القبول الجامعي) ، وفي المرتبة الثالثة مجال(سوء استخدام السلطة الادارية والعلمية) ، ومن ثم تأتي بقية المجالات.

المجور الثالث: ولما كان الغرض من هذا المحور هو بيان نتائج الفساد الاكاديمي في التعليم العالي، والمترتبات السلبية للفساد، وسبل معالجة الفساد الاكاديمي والحد منه ، لذا قام الباحث بمعالجة البيانات المتصلة بهذا المحور وعلى النحو الآتي:

البعد الأول: نتائج الفساد العلمي:

تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من اجابات المبحوثين من افراد العينة الخاصة بهذا البعد ، وكما مبين في الجدول (٩).

الجدول (٩)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص نتائج الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	كثرة التدريسيين غير الكفوئين.	١٠٩	٨٧	٥٤	٣٢	١٨	٣,٧٩	٣
٢	تدني مستوى البحوث العلمية.	١٠٤	٩٥	٦١	١٥	٢٥	٣,٧٩	٣
٣	تدني المستوى العلمي للطلبة.	١١٢	١٠١	٥٠	٢٠	١٧	٣,٩٠	١
٤	انتشار الفساد في كل القطاعات .	١٠١	٧٥	٦٨	٢٦	٣٠	٣,٦٤	٨
٥	كثرة الألقاب العلمية بدون مستوى.	١١٣	٨٣	٦٤	٢٣	١٧	٣,٨٤	٢
٦	كثرة المحسوبية والواسطات	١١٨	٩٢	٤٥	٣١	١٤	٣,٩٠	١
٧	كثرة الخريجين وانتشار البطالة.	١١٢	٨٧	٥١	٢٢	٢٨	٣,٧٨	٤
٨	فقدان قيمة الجامعة والتعليم .	١٠٧	٩١	٥٢	١٣	٣٧	٣,٧٣	٧
٩	كثرة غير الكفوئين من حملة الشهادات	١١١	٨٨	٤٨	٢٣	٣٠	٣,٧٦	٦
١٠	زيادة الجهل وانهيار قيم المجتمع.	١٠٦	٨٩	٥٥	٣١	١٩	٣,٧٧	٥
١١	تخريب المؤسسات التعليمية .	١١١	٩٦	٦١	١٥	١٧	٣,٩٠	١

ونلاحظ من هذه النتائج أن جميع الفقرات حصلت على متوسط مرجح أعلى من (٣) درجات والذي يمثل الوسط المرجح الفرضي، مما يدل على موافقة المبحوثين من أعضاء هيئة التدريس على أن جميع الفقرات تعبر عن نتائج حقيقية للفساد العلمي وبرتب مختلفة، والجدير بالذكر أن هناك ثلاث فقرات جاءت بالمرتبة الأولى وهي: (تدني المستوى العلمي للطلبة) و(كثرة المحسوبية والواسطات) و (تخريب المؤسسات التعليمية)، وتلي ذلك نتيجة أخرى في المرتبة الثانية تتمثل في الفقرة (كثرة الألقاب العلمية بدون مستوى)، ومن ثم في المرتبة الثالثة كانت هناك فقرتين هما: (كثرة التدريسيين غير الكفوئين) و(تدني مستوى البحوث العلمية). وهكذا بالنسبة لبقية الرتب للفقرات المتبقية.

البعد الثاني: المترتبات السلبية للفساد العلمي :

وتم تحليل البيانات المتعلقة بهذا البعد ، والتي تم الحصول عليها من اجابات العينة، وكما مبين في الجدول (١٠).

الجدول (١٠)

توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص مترتبات الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	فقدان قيمة التعليم والشهادات .	١٢٨	٩٠	٣٨	٢٢	٢٢	٣,٩٣	٢
٢	انخفاض المستوى العلمي .	١١٣	١٠٠	٢٧	٢٥	٣٥	٣,٧٧	٦
٣	كثرة حملة الشهادات .	١٠٠	١١٦	٢١	٢٣	٤٠	٣,٧١	٨
٤	فقدان القيمة العلمية للجامعات .	١٢٠	٩٦	٣٠	٣٤	٤١	٣,٩٤	١
٥	ظهور قيادات غير كفوءة في المجتمع	١٠٣	١٠٠	٣٣	٣٤	٣٠	٣,٧١	٨
٦	انخفاض مستوى الكوادر العلمية.	١٠٠	١٠٥	٣٩	٣٠	٢٥	٣,٧٤	٧
٧	انهيار المؤسسات التعليمية .	١٠٥	٩٠	٦٥	١٥	٢٥	٣,٧٨	٥
٨	ظهور جيل فارغ علمياً وثقافياً .	١٠٠	٨٨	٤٦	٣٦	٢٠	٣,٦١	١٠
٩	ضحالة مستوى الخريجين بالكليات.	١٠٥	٨٣	٨٤	١٤	١٤	٣,٨٤	٤
١٠	انتشار بيئة الفساد في المجتمع.	١٢٠	٧٠	٤٥	٣٠	٣٥	٣,٧٠	٩
١١	ضياع العدالة العلمية .	١١٠	٩٦	٦٣	١٤	١٧	٣,٨٩	٣

وتشير هذه النتائج إلى أن جميع الأوساط المرجحة لها كانت عالية وتفوق الوسط المرجح الفرضس البالغ (٣) درجات ، وهذا يعني أن المبحوثين من أفراد العينة متفقون على أن هذه الفقرات كلها تمثل مترتبات سلبية على الفساد الاكاديمي في المؤسسات الكاديمي وبرتب مختلفة. إذ جاءت الفقرة (فقدان القيمة العلمية للجامعات) في المرتبة الأولى ، تليها في المرتبة الثانية فقرة (فقدان قيمة التعليم والشهادات) ، وفي المرتبة الثالثة أتت الفقرة(ضياع العدالة العلمية).

البعد الثالث: آليات وسبل معالجة الفساد العلمي:

وأخيراً، تم تحليل اجابات أفراد العينة بخصوص الآليات والسبل الكفيلة بمعالجة الفساد الاكاديمي والحد منه ، والجدول (١١) يبين ذلك.

الجدول (١١)
توزيع اجابات أفراد العينة بخصوص سبل معالجة الفساد العلمي

ت	الفقرة	بدائل الإجابة					الوسط المرجح	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة		
١	انهاء تدخل الأحزاب في الجامعات.	١١١	١٠٥	٦٥	٨	١١	٣,٩٩	٤
٢	الحزم في المراقبة والمساءلة.	١١٠	١٠٩	٤٦	٢٠	٢٠	٣,٩٥	٥
٣	انهاء المحسوبية والواسطات.	١٠١	٩٨	٥١	٣١	١٩	٣,٧٧	١٠
٤	وضع الشخص المناسب في المكان المناسب	١٢٩	١١٥	٢٦	١٣	١٧	٤,٠٩	١
٥	اعادة النظر في التشريعات الجامعية	١١٥	٩٥	٥٠	٢٣	١٧	٣,٨٩	٩
٦	مراجعة ضوابط القبول في الجامعات	١٣٠	١٠٠	٣٢	١٨	٢٠	٤,١	٣
٧	تحديد ثوابت للقبول بالدراسات العليا	١٢٠	١١٠	٢٥	٢٢	٢٣	٣,٩٤	٦
٨	الحزم في محاسبة الفاسدين بشكل علني.	١٠٧	١١٢	٤٥	١٩	١٧	٣,٩١	٧
٩	فصل حقوق ابناء الشهداء عن الجانب العلمي	١٣٠	١١٠	٢٥	١٨	١٧	٤,٠٦	٢
١٠	مراجعة جودة التعليم بشكل دوري.	١٠٧	٩٣	٣٥	٢٥	٤٠	٣,٦٧	١١
١١	ضرورة تفعيل تطبيق القانون.	١١٢	٩٣	٦٧	٩	١٩	٣,٩٠	٨

وتبين هذه النتائج أن الموافقة على جميع الفقرات كانت قوية ، لان الوسط الحسابي المرجح يتراوح بين (٣,٤٠ - ٤,١٩) وهي أعلى من الوسط المرجح (٣) الذي يعبر عن الحياد في الموقف ، وهناك تباين في ترتيب الفقرات ، إذ احتلت الفقرة (وضع الشخص المناسب في المكان المناسب) المرتبة الأولى من سبل معالجة الفساد بحسب رأي المبحوثين، تليها في المرتبة الثانية آلية أخرى تتمثل في الفقرة (فصل حقوق ابناء الشهداء عن الجانب العلمي)، ذلك لأن من حق أبناء الشهداء الحصول على الكثير من الامتيازات المادية والاجتماعية، لكن الأمر يختلف في موضوع التعليم خاصة في الدراسات العليا واستثنائهم من كثير من الشروط . وفي المرتبة الثالثة جاءت فقرة(مراجعة ضوابط القبول في الجامعات)، لأن وجود ضوابط رصينة من شأنها رفع المستوى العلمي والحد من التدخلات الجانبية التي تضر بواقع العملية التعليمية وكفاءة النظام التعليمي. يضاف الى ما سبق، ألية أخرى تتمثل في الفقرة القائلة: (انهاء تدخل الأحزاب في الجامعات) وهذا من شأنه أن تعطي الاستقلالية للجامعات في اتخاذ

القرارات وجعل الجامعات حرم آمن وتحديد مهامها بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع بعيداً عن التوجهات السياسية المتصارعة في المجتمع.

الاستنتاجات

في ضوء ما تقدم من عرض للنتائج، يمكننا القول بأن ظاهرة الفساد موجودة في كل المجتمعات وبأشكال متفاوتة، وفي كل ما يتعلق به وقد أشار العلماء إليها. حيث ربط أفلاطون الفساد بالنظرية الأخلاقية وأسباب الفساد في المجتمع ترجع إلى انحراف المجتمع عن القيم والاخلاق النبيلة في حين ربط (ميكيافيلي) الفساد بالحرية وأنانية الانسان التي تدفعه إلى الانحراف عن القيم والاعراف السائدة.

ويرى أنصار النظرية الوظيفة أن حالات التغير الاجتماعي المفاجئة كالذي يشهده كل المجتمعات ومنها المجتمع الكوردي في عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ أدى إلى خلق درجة من اختلال التوازن في النسق، بافتراض أن المجتمع يمثل نسقاً متكامل الأجزاء. فكل نسق يؤدي وظيفة محددة داخل ذلك الكل الأكبر، فإذا ما اختل أو انحرف ذلك النسق الفرعي في أدائه لتلك الوظيفة فإنه يؤثر على توازن النسق العام وسلامته؛ مما يسبب في بروز عدد من المشكلات الاجتماعية في ذلك المجتمع منها حدوث الفساد في الجامعات.

وترجع النظرية البنائية الوظيفة المشكلات والظواهر الاجتماعية غير السوية أو المرضية مثل الفساد إلى حالة الارتباك وعدم التوازن اللتين تنجمان عن الاختلال الوظيفي للأنساق الفرعية، وهذه الأخيرة ناتجة عن حالات التغير الفجائية إما من الداخل أو من خارج حدود المجتمع .

من الجدير بالإشارة إلى أن دراستنا تتطابق مع دراسة (شيا وتشون ودان) في الصين والتي ترجع الفساد إلى ضعف الاخلاقيات العلمية لدى الأكاديميين وأعضاء الهيئة التدريسية. في حين أرجعت دراسة (العجمي) أسباب الفساد الاكاديمي في الكويت إلى العوامل الاجتماعية أولاً والاقتصادية ثانياً وآخرها العوامل الذاتية، في حين رجعت أسباب الفساد في دراستنا إلى التدخلات الحزبية المباشرة والذاتية غير المباشرة.

وتتفق نتائج دراستنا مع جميع الدراسات بشكل من الأشكال التي أجريت في مصر بشكل كبير حول أسباب الفساد؛ لوجود الواسطات والمحسوبية والحزبية في تقنيات الامتحانات التحريرية، ونشر البحوث العلمية، وتجاوزات الترقيات العلمية. وبالنسبة لدراسة (سليم) في الأردن ترجع أسباب الفساد الاكاديمي بالمرتبة الأولى إلى العوامل الاجتماعية ثم إلى الأسباب الادارية تليها السياسية في حين ترجع الأسباب الرئيسة في دراستنا إلى أسباب سياسية. في حين أرجعت دراسة (الكعبي) أسباب الفساد في العراق إلى عدم وجود عامل المساءلة الإدارية والقانونية والقبول الجامعي والبحث العلمي في الدراسات العليا والعلاقة بين الأستاذ والطالب والترقيات العلمية. كما ترجع إحدى أسباب الفساد الاكاديمي في دراستنا إلى عدم وجود المراقبة والمتابعة والمساءلة، وكذلك تدخل الحزب في قبول الطلاب خصوصا طلاب الدراسات العليا وعدم وجود شفافية في نشر البحوث والترقيات العلمية.

وأخيرًا فإنّ دراسة (زاميلا تديوف) حول الفساد الاكاديمي وكيفة مكافحته في الجامعات الروسية يكون بزيادة الفعاليات السياسية في الجامعات من خلال تشكيل الإدارات والكيانات العملية والتعليمية في حين كان انهاء تدخل الأحزاب وعدم الخلط بين حقوق ابناء شهداء والمتضررين والجانب العلمي، ومراجعة شروط قبول الطلاب في الجامعات والدراسات العليا والتاكيد على متابعة المراجعة المساعدة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب.

المقترحات:

- إن مكافحة الفساد بشكل عام والفساد الاكاديمي بشكل خاص يجب أن تتم على المستويين الأفقي والعمودي. وذلك من خلال العمل على إنهاء دور وتدخل أحزاب السلطة في الجامعات والمؤسسات العلمية والتعليمية.
- والعمل على تحويل الولاء عند الفرد بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة والحزب إلى الوطن والدولة.
- ومحاولة خلق رأي عام يرفض الفساد؛ إما لأنه خطأ من الناحية الأخلاقية، أو أنه غير مجد من الناحية العلمية أو للسببين معاً .
- وضرورة قيام الحكومة بالتنمية الشاملة مع تعزيز تكافؤ الفرص وتكريس العدالة؛ وذلك بالتطبيق الحكيم والحازم للقوانيين الخاصة بالتفتيش العلمي والاداري والمالي. وترويج القيم الدينية والأخلاقية الصحيحة، والتأكيد على مبدأ (الثواب والعقاب) سنوياً بشكل علني عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- على الحكومة العمل على إنهاء أو تقليل نفوذ سلطة الأحزاب داخل المؤسسات العلمية والتعلمية والعمل من أجل وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .
- التأكيد أو الاهتمام بالمتابعة والمراقبة للمؤسسات الحكومية ومن ضمنها الجامعات.
- على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدم الخلط بين الحقوق الخاصة لأبناء الشهداء والمتضررين والحقوق العامة التي تؤثر سلباً على المجتمع سيما ما يتعلق بالقبول في الدراسات العليا .
- تطبيق القوانين بحذافيرها ضد مرتكبي الفساد بشكل عام والفساد الاكاديمي بشكل خاص.
- تعزيز مبدأ الثواب والعقاب في المؤسسات التعليمية ومتابعة الترقيات العلمية .
- العمل على عدم التفرقة بين منتسبي الجامعة من حيث الانتماء ، الجنس والديانة والقومية.
- تأكيد الوزارة على رصانة المناهج الدراسية المقررة للمراحل الدراسية (البكالوريوس والدراسات العليا) في ضوء المعايير العالمية .

التوصيات

- يقترح الباحث اجراء المزيد من الدراسات مشابهة في المؤسسات التعليمية بغية الاستفادة منها في تطوير التعليم والقضاء على الفساد العلمي.

المصادر

١. ابن منظور، معجم لسان العرب.
٢. أكرمان، روز (٢٠٠٣)، الفساد والحكم: الأسباب والعواقب والإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، عمان، الأهلية للنشر.
٣. أبو شيخة، نادر أحمد(١٩٩٤)، الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الاقليمية التي عقدتها دائرة الامم المتحدة، لاهاي، هولندا، المنظمة العربية للتنمة الإدارية، ١٩٩٤.
٤. الترابي، البشير علي (٢٠٠٥)، مفهوم الفساد وأنواعه في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، بحث منشور في مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد الحادي عشر، جامعة القران الكريم، السودان.
٥. بوادي، حسنين المحمدي (٢٠٠٨)، الفساد الإداري لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية: الإسكندرية.
٦. حميد، كامل زكي، (٢٠٠٩) - الجامعة في خطر، التجاوزات والفساد، المؤتمر العلمي القسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الزقازيق مصر.
٧. الخشمي، ساره صالح، شلهوب، هيفاء عبدالرحمن صالح، (٢٠١٦): مظاهر الفساد الاكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها.
٨. داود، عماد وصلاح عبدالرزاق الشيخ، الفساد والإصلاح، دمشق ٢٠٠٣, ص١٥
٩. السليم، نوفة فضل الله (٢٠١٢)، الفساد في الجامعات الأردنية: أسبابه ومظاهره وسبل التغلب عليه، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بجامعة اليرموك، الأردن .

١٠. سليمان، عطوان، علاء الدين، سالم، خضرعباس، إسراء، أداء الحكومة العراقية عام، ٢٠٠٨، ورقة بحثية قدمت إلى التقرير الاستراتجي العراقي السنوى العام ٢٠٠٨، (بابل مركز حمورابي للدراسات).
١١. العجمي، سعد محمد (٢٠٠٨). تصورات أعضاء هيئة التدريس الأسباب ومظاهر الفساد في الوسط الأكاديمي في جامعات دولة الكويت وسهل التغلب عليها، رسالة دكتوراه، غير منشورة اليرموك، الأردن.
١٢. الكعبي، كاظم لفتة (٢٠١٣)، مؤسسة الفساد في منظومة التعليم العالي بالعراق (مقاربة منهجية في المفهوم والهيكل الداخلي والآليات المناهضة)، بحث ضمن المؤتمر العلمي السابع - مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق –كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة - العراق .
١٣. كلينجار، روبرت، السيطرة على الفساد، ت:علي حسين حجاج، عمان، ١٩٨٨, ص٢٦
١٤. لمام، حليم (٢٠٠٨)، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب، الآثار والإصلاح، الجزائر: منشورات الشهاب، الجزائر.
١٥. مجلة دراسات السياسية، تصدر عن قسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة، بغداد، العدد(٢٠),٢٠١٢
١٦. محسن، لمياء، ٢٠٠٩، الفساد الاداري و السياسي، مجلة الدراسات السياسية بيت الحكمة، بغداد، العدد (١٤)
١٧. المصراتي، عبد الله (٢٠١١)، الفساد الاداري: نحو نظرية في علم الاجتماع الجريمة والانحراف الاجتماعي (دراسة ميدانية)، المكتب العربي الحديث الاسكندرية.
١٨. مصطفى، عبدو (٢٠٠٨)، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة (حالة الجزائر (١٩٩٥-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، جامعة باتنة (العقيد الحاج تحضر) كلية الحقوق للعلوم السياسية، الجزائر.
١٩. مصلح، عبير، (٢٠١٣) النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الثالثة، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان - رام الله.
٢٠. منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٧)، تقرير الفساد العالمي لعام، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، برلين.
٢١. Zammletdimov, Radif R. Yudina, Nadizhda P: Lavtentyeva. Elvira ١: Savva, Lubov ١: Pugacheva, Natalyz B(٢٠١٦) Practical Recommendations on the Improvement of the Effectiveness of Anti Corruption Policy in Inuinversities Mersin Ecoh Journals.
٢٢. Ziaochun, W. Din, J. (٢٠٠٧), Scientific and etchical! on asademis corruption in universities on the scisence research evaluation system in china's universitnes, Chinese Education and Society, ٤٠ (٦) ٦٧-٧٦.

Scientific corruption in universities in the Kurdistan Region – Iraq:
A field study from the point of view of faculty members

Miran Muhammad Saleh
Faculty of Education/Soran University
Meeran.salih@kue.soran.edu.iq

Abstract:

The study aimed to identify the opinions of a sample of faculty members in public universities in the Kurdistan region - Iraq about scientific corruption, its signs and sources, and to identify its types, objectives, factors and fields, and ways to limit its spread. This study is considered one of the descriptive studies that rely on collecting, analyzing, and interpreting facts to extract their significance, through the use of a social survey approach using the sample method, as a questionnaire was applied to a random sample consisting of (٣٠٠) male and female teaching staff who were selected from faculty members in public universities in the Kurdistan Region. Iraq. The study reached several results, including: The phenomenon of scientific corruption exists in society in varying forms, and the cause of corruption is due to a group of factors represented by society's deviation from noble values, morals, and character traits, partisan interference, and the presence of intermediaries and favoritism. In addition to the lack of legal accountability.

Keywords: corruption, scientific corruption, higher education, university, faculty.